

## الإجابة النموذجية لامتحان السادس الخامس في مقياس المالية العامة

**السؤال الأول:** اشرح العبارات التالية:

- **ترشيد النفقات العامة:** هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، فهو بالضرورة الحد من الارساف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الانفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.
- **نفقات التسيير:** وتمثل في كل ما تقوم به الدولة من شراء سلع وخدمات، وكذا دفع نفقات الموظفين كالمرتبات والأجور والمعاشات ... الخ.
- **العجز الموازن:** يمثل العجز في الميزانية العامة الفارق السلبي موازنة توسيعية من خلال زيادة المصاروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل.
- **الضرائب:** هي مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة هي الدولة، بهدف تأمين الخدمات العامة والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي.
- **بيان السياسة العامة:** هو بيان ختامي يوضح إنجازات وإيرادات كل القطاعات، ينجز من قبل الوزارة الأولى ويعرض على السلطة التشريعية قبل اعتماد الميزانية العامة للسنة المقبلة.
- **الدومين العام:** تملك الدولة أموالاً منقوله كالسلع التي تبعها والخدمات التي تقدمها وأموالاً غير منقوله كالعقارات والمناجم والغابات وآبار النفط، فإيرادات هذه الأموال تساعده الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها.
- **التهرب الضريبي:** هو قيام المكلف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة والمترتبة على دخله أو ثروته.
- **القروض العامة الإجبارية:** وهي أن تمارس سلطاتها السيادية بشأنها، فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه، بل يجبرون عليه، وفقاً للأحكام التي يقرها القانون.
- **الامر بالصرف:** هو كل موظف معين في منصب مسؤول تسيير الوسائل المالية والمادية.
- **النفقات التحويلية:** هي النفقات الحكومية بدون مقابل، أي تحول من ميزانية الدولة إلى الفئات الهشة والخاصة مثل منح المعاقين.

**السؤال الثاني:** قامت إحدى بلديات ولاية الوادي بتوزيع حصص أراضي على مواطني الولاية، هل يمكن اعتبار ذلك من باب النفقة العامة؟ ولماذا؟

لا يمكن اعتبار ذلك من باب النفقة العامة، وذلك لافتقارها أحد أركان النفقة وهي الصفة النقدية.

**السؤال الثالث:** تتصف الميزانية العامة بعدة صفات وخصائص، بكونها لها صفة تقديرية، وبكونها تتضمن الإجازة بالجباية والإإنفاق، اشرح هذين الخاصيتين بصفة مختصرة؟

- الصفة التقديرية: لأنها تحضر لسنة مقبلة، وتحضيرها يجري في أواسط السنة السابقة، ولذلك يصعب تحديد النفقات والإيرادات بصورة دقيقة.

- الاجازة بالجباية والإنفاق: وذلك أن إجازة السلطة التنفيذية لمباشرة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات إلا بعد تصديق السلطة التشريعية.

السؤال الرابع: هناك خمسة مبادئ تضبط كل مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، والتي من بينها مبدأ عدم التخصيص.

المطلوب: 1- اذكر المبادئ الأربع الباقية (دون شرح). 2- اشرح مبدأ عدم التخصيص.

**1- المبادئ الأربع:**

- مبدأ الوحدة

- مبدأ التوازن

2- شرح مبدأ عدم التخصيص: وهي عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

السؤال الخامس: هناك قاعدة مشهورة في مراحل تحضير الميزانية وهي: "أسبقية الاعتماد على التنفيذ"، ووضح ذلك؟.

أي لا يمكن تحصيل الإيرادات وصرف النفقات العامة إلا بعد اعتماد الموازنة العامة من طرف السلطة التشريعية وهي البرلمان.

السؤال السادس: نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة في أربعة خطوات؛ تتعلق الخطوات الثلاثة الأولى بالاختصاص الإداري

(الأمر بالصرف)، أما الخطوة الأخيرة فتتعلق بالاختصاص الحسابي (المحاسب العمومي)، وجاء هذا الفصل تطبيقاً لـ: مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي؛ المطلوب: 1- اذكر بالترتيب هذه الخطوات؟ 2- اشرح هذا المبدأ؟ وما الغرض من تنفيذه؟.

**1- الخطوات الأربع:** - الالتزام

- التصفية

- صرف النفقة

- الأمر بالدفع

2- شرح هذا المبدأ والغرض من تنفيذه: وهو أن هناك فصل بين مهام الأمر بالصرف والذي يختص بالجانب الإداري لصرف النفقة، والمحاسب العمومي الذي يختص بالجانب المالي؛ والغرض من وضع هذا المبدأ هو لأجل الحفاظ على الأموال العمومية وعدم تعريضها للفساد المالي، وكذا زيادة الرقابة من طرف المحاسب العمومي قبل صرف الأموال.